

الفساد الإداري والتعاون الدولي لجابته

أ. د. سعد العنزي

في إطار قراءتنا المتواصلة عن الفساد وقعت بين أيدينا دراسة شيقة في الاقتصاد نشرتها مجلة التمويل والتنمية في عددها الأول لعام 1998 تحت عنوان (International Cooperation Against Corruption) للباحث (روبرت كلينكارد) ونحن ارتأينا نقلها إلى العربية بتصريف مع إضافات وآراء هنا وهناك أدخلناها للإغناء والتطوير. يقول الباحث (روبرت كلينكارد) بمستهل كلامه: "إن محاربة الفساد بحقيقة أمره يعد قضية صعبة وحساسة للغاية في الوقت الحاضر، بحيث إن العديد من المسؤولين الذين يدعمون هذه الجهود انطلاقاً من مبادئهم الوطنية، باتوا في حيرة من أمرهم في وضع ذلك موضع التنفيذ." إذا كيف يمكن للتعاون الدولي أن يكون له دوراً مهماً في تحقيق الدعم اللازم لمكافحة الفساد على المستويين الوطني والعالمي؟ والجواب على هذا السؤال سيتحقق عبر التعمق بدراسة الفقرات التالية:

- 1- الدخول لموضوع الفساد وأهمية دراسته اقتصادياً
- 2- شمولية الفساد الإداري
- 3- آثار الفساد
- 4- نظامية الفساد
- 5- استراتيجية الفساد
- 6- المبادرات الدولية لمجابهة الفساد

أولاً: الدخول لموضوع الفساد وأهمية دراسته اقتصادياً

في الواقع إن كل أشكال الفساد تحرمه فعلياً جميع الدول المتقدمة والنامية بدون استثناء. إذا فلماذا لم تتخذ هذه الدول خطوات جادة لمحاربتها؟ وإذا كان لهذه الدول مشكلة في مكافحته، فالأساس في سبب ذلك يكمن في نقص الإرادة والعزم الكافيين أو قصور الإمكانيات المحلية الوافية من استراتيجيات مناسبة، وهياكل ملائمة وأنظمة حوافز كافية لمنع أو الحد من الفساد. إن أغلب حالات الفساد في الدول النامية تكون الإمكانيات المحلية المقيدة سبباً رئيسياً له بسبب الكلفة الباهظة التي لا تستطيع أن توفرها من موازنتها الفقيرة. وفي حالات أخرى في الدول الانتقالية قد يكون السبب هو التلوك في تطبيق أسلوب معرفة كيف (know-how). وقد يعود السبب في مواقف معينة في بعض الدول المتقدمة إلى تلك الجهود القاصرة في ابتكار الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة الفساد.

إن التعاون الدولي يمكن أن يساعد دولاً معينة في تطوير إدارتها وإمكاناتها الحيوية. وهذه الدراسة ستقدم مبادرات عدة يمكن أن يلعب التعاون الدولي في ظلها دوراً حاسماً في محاربة الفساد. وإن واحداً من هذه الأدوار هو رعاية البرامج التشخيصية الإقليمية. إذ يمكن أن تتعاون الدول فيما بينها في مجال التنظيم والتمويل ومن ثم تشترك في الاستفادة من النتائج المستخلصة من تلك الدراسات. ومن المفيد ذكره أن مثل هذه الدراسات حتماً ستساعد في ماهية التحسينات النظامية التي يمكن تحقيقها، واقتراح السبل اللازمة للتأكد من ضمان أداء هذه التحسينات عبر استخدام

الملاحظة المستمرة. كما إن الدراسة ستقترح إجراء مباراة بين الدول النامية لمتابعة أو معرفة أياً منها يمكنها إعداد أفضل الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة الفساد، بعد أن تقدم أمثلة حول كيفية عمل ذلك والتسهيلات الفنية التي تساعد هذه الدول في الدخول لمثل هذه المباريات وتصميم مقترحات مهمة في هذا المجال. والفائزون في المباراة (ربما دولة أو دولتين من كل قارة) سيكافئون بالمعرفة والدعم الإضافيين لمدة سبع سنوات. وأما بقية دول العالم فستتعلم من الأفكار الجيدة المتولدة عن هذه المباراة. وربما يكون من السهل تنفيذ هذه الأفكار في غياب المساعدات الدولية الاستثنائية.

ثانياً: شمولية الفساد الإداري

بلجيكا والمملكة المتحدة، اليابان وإيطاليا، روسيا وأسبانيا، وبلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تنزع الفساد، وتلعب أدواراً أكثر أهمية في سياستها اليوم أكثر من أي وقت مضى من ذاكرة التاريخ، فالفساد ليس مشكلة تقتصر على الدول النامية أو الأقطار الانتقالية. صحيح في فنزويلا قد نشر المعجم المحلي للفساد وجزأين عام (1989). بالمقابل أيضاً أن مولفا فرنسا قد وضع هو الآخر شيئاً مماثلاً نوعاً ما لبلده عام (1991). ومن المحتمل جداً أن كل دولة يمكنها في المستقبل القريب أو البعيد أن تنشر عملاً مشابهاً في مثل هذه الأعمال. في الحقيقة أن الكثير من حالات الفساد في الدول النامية لها ما يشابهها الآن في الدول الصناعية المتقدمة. وهذه منظمة الشفافية العالمية (Transparency International Organization) غير الحكومية التي تركز على الفساد في الصفقات التجارية للأعمال الدولية كانت قد أشارت إلى وجود الكثير من دافعي الرشاوى من دول العالم المتقدم إلى دول العالم القطع الخاص، وما أكثر تلك الحالات الفسادية التي يتورط بها هذا القطع مع الأجهزة الحكومية.

ثالثاً: آثار الفساد

إن الأنواع المختلفة من الفساد ليست متساوية في أضرارها فنوع الفساد الذي يتقاطع مع قواعد الالتزام بالأنظمة والقوانين مثل تلك التي تتعلق بنظام العدالة وحقوق الملكية والمصارف والائتمان قد تساعد في تخريب الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية. ونوع الفساد الذي يسمح برمي الملوثات ومخلفات الإنتاج والنفايات الصحية في الأنهار أو مجاري المستشفيات يمكن أن تحدث تآكلاً وخراباً في البيئة والمجتمع. وبالنسبة لنوع الفساد الذي بموجبه تدفع الأموال لتسريع المعاملات بأساليب غير مألوفة (ملتوية) قد يكون ضرره أقل، لكن يبقى هو حالة فساد مؤثرة ومهمة.

إذاً، إلى أي مدى يكون الفساد قضية جوهرية، حيث أن معظم الأنظمة يمكنها أن تصمد أمام بعض حالات الفساد، وبعضها قد يتأثر وتصبح الحالة عليها أكبر مما يتصورها البعض، بحيث يصعب التصدي لها وعلى أية حال عندما يصبح الفساد هو القاعدة أو المعيار فإن آثاره قاتلة أو معطلة لقدرات البلد بالكامل.

هكذا إن حالات الفساد المنظمة تجعل من الضروري بمكان وضع قواعد لها وإدامة وجود قوانين مقبولة دولياً. وهذه تعد بحد ذاتها واحدة من الأسباب الرئيسية التي تفسر سبب بقاء الأجزاء غير المتطورة من كوكبنا على ما هي عليه دون تغيير بسيط يذكر.

رابعاً: نظامية الفساد الإداري

لنأخذ وجهتي نظر تحليليتين هما:

1. إن الفساد يمكن توضيحه بالمعادلة الآتية:
 الفساد = احتكار + حرية تصرف - محاسبة مسؤولة (مسائلة).
 سواء أكان النشاط عاماً أو خاصاً، مريباً أم غير مريب، وما إذا كان هذا النشاط يدار في نيجيريا أو واشنطن، سنجد أن الفساد موجود أينما تكون لدى شركة أو شخص ما قوة احتكار سلعة أو خدمة. وتكون هناك حرية في تحديد من الذي يتسلم هذه السلعة أو الخدمة؟ وكم عدد الأشخاص الذين سيحصلون عليها؟ وليست هناك بالمقابل مسائلة أو محاسبة للمسؤولة.
2. إن الفساد هو في إجراء الحساب وليس مسألة أو قضية أهوائية، صحيح أن هناك أناس يخشون الله، فيقاومون كل إغراءات الحياة، وموظفين محترمين مخلصين يواجهون أكثر المغريات التي تقدم لهم من المواطنين. لكن عندما تكون الرشوة كبيرة فإن فرصة الإمساك بها تكون ضعيفة، وأن العقوبات التي تفرض على من يرتكبها في حالة القبض عليه تكون ضئيلة. وهذا قد يجعل كثير من الموظفين أن يسمحوا لأنفسهم بقبول الرشوة. لذلك إن محاربة الفساد تبدأ بتصميم أنظمة إدارة أفضل. والحد من الاحتكارات وتنظيمها بعناية فائقة. كما يفترض أن تكون حرية التصرف المتاحة في الوظيفة واضحة ودقيقة هي الأخرى، وكذلك تعزيز وسائل الإمساك بمرتكبي الفساد وفرض العقوبات الصارمة على الراشي والمرتشي، وكذلك الرانس (الوسيط بين الراشي والمرتشي) في حالة وجوده. وهذا ما يوصينا به نبينا محمد ﷺ بحديثه الشريف (لعن الله الراشي والمرتشي والرانس في الحكم).

إن تلك المقدمات تعد بمثابة مدخلاً لموضوع كبير، ولكن ما يتبادر للذهن لأول وهلة هو أنه عند ذكر الفساد، فإننا نتطلع إلى قوانين جديدة، رقابة أكثر، وتغيير في تفكير الناس أو ثورة أخلاقية في الأقل. ونحن نؤكد إن القوانين والرقابة أثبتت عدم ملاءمتها أو كفايتها في بعض الدول الفاسدة عندما لم تجد هذه الأنظمة من يعمل على تنفيذها بشكل صحيح، ويقاوم الأفراد القائمين عليها المغريات المطروحة عليه. ونقول بدورنا نعم يمكن أن تحدث اليقظة الأخلاقية، لكن نادراً ما تنجح عندما لا تقترن بتصميم المسؤولين على الاستفادة من بناء صحوه لضيم الشعوب. فعندما لا نتمكن من هندسة موظفين ومواطنين غير مفسدين، فنحن يمكن أن نستطيع مع ذلك تشجيع المنافسة، ومنح حوافز التغيير، وزيادة حالات محاسبة المسؤولة أو المسائلة في الأمد القصير.

خامساً: استراتيجية مقاومة الفساد

إن إصلاح الأنظمة المتصدعة ليس بالعمل السهل، ومع ذلك توجد أمثلة لنجاحات البعض من هذه الأنظمة. وعلى أية حال، احتوت هذه الأمثلة أفكار عديدة عامة عن استراتيجيات لمقاومة الفساد، نذكر منها الآتي:

- 1- معاقبة مرتكبي الفساد بلا هوادة: عندما يكون هناك زرع للتورط بأفعال الفساد، ويقابلها وجود إفلات من العقوبة، فيكون حينئذ الأسلوب الوحيد لكسره هي إبدانة الشخصيات الرئيسية الفاسدة ومعاقبتها بلا تردد. فالحكومة من واجبها وبسرعة تحديد بعض المتهربين الرئيسيين من الضرائب، ودافعي الرشوة مثلاً.
- 2- مشاركة المواطنين في تشخيص أجهزة الفساد: الحملات الناجحة ضد الفساد تكون بمشاركة الناس، فإذا دعت الحاجة لاستشارتهم فإنهم سيكونون مصادر خصبة ومثمرة للمعلومات حول الأماكن التي توجد فيها الفساد. ومن طرق استشارتهم هو تنفيذ مسوحات نظامية عبر هيئات عامة متخصصة بالرقابة والإشراف كديوان الرقابة المالية في العراق مثلاً، تكليف المنظمات المهنية، التشاور الحقيقي مع المجالس المحلية في المحافظات والأقضية والنواحي، استخدام الخطوط الهاتفية المباشرة مع مجالس الشعب والمنظمات الحزبية، وإعداد البرامج الإذاعية والتربوية في هذا الخصوص. وهنا يكون لابد من التشديد على أهمية إشراك رجال الأعمال في

تقديم المجهولات من حالات الفساد. وذلك من خلال القيام بدراسات حول كيفية ممارسة الأنظمة الفاسدة للإدارة وإجراءاتها في التعاقدات... الخ. ويشترط في مثل هذه الدراسات التوكيد والتشديد على الأنظمة أو الأجهزة وليس على الأفراد.

3- التركيز على الوقاية في إصلاح الأجهزة الفاسدة: الجهود الناجحة لمقاومة الفساد هي التي تعمل على إصلاح الأجهزة الفاسدة، ويمكن الرجوع إلى المعادلة:

الفساد = احتكار + حرية تصرف - محاسبة مسؤوليات عند القيام بتقييمات ملائمة بالنسبة للمؤسسات العامة والخاصة.

إن تقليل أو الحد من الفساد ليس وحده الذي يجب العناية به. ففي سبيل المثال، كم هي المبالغ الطائلة التي صرفت على محاربة الفساد؟ وكم هيئة إدارية استحدثت في هذا الإطار بحيث أصبحت نفقاتها تفوق العوائد المتحققة في تقليلها لحالات الفساد. وبطبيعة الحال إن مثل تلك الجهود يجب أن تصب في صياغة استراتيجيات مؤثرة لمقاومة الفساد، وتغيير الموظفين الذين يقدموا الأنشطة العامة التي تكثر فيها حالات الفساد، وتعديل الحوافز المقدمة لهؤلاء المواطنين الذين يبلغوا عن الأخطاء ومواقع الفساد، وتغيير العلاقة بين الموظفين والمواطنين بما يضمن تحسين النتائج الاجتماعية لمقاومة الفساد. وفي كل حالة من هذه الحالات يجب على كل شخص أن يعمل باتجاه زيادة العوائد المفترضة، وتقليل الكلف الممكنة المترتبة على مقاومة أنشطة الفساد.

4- إصلاح أنظمة الحوافز: في بلدان عديدة، الأجور في القطاع العام قليلة جداً، وبدرجة أن الراتب الوظيفي لا يكفي لسد متطلبات المعيشة العائلية العادية. وإلى جانب ذلك، أن قياسات النجاح في كثير من الأحيان تكون ناقصة أو قاصرة في القطاع العام، بحيث ما يحصل عليه الموظفون ليس له علاقة بمساهماتهم وما يقدمونه لمنظمتهم. ولا عجب أن أغلب حالات الفساد تنشط وتزدهر في خلق هذه الظروف الصعبة والخصبة في بعض الأحيان. وهناك تجارب في أنحاء كثيرة من العالم تجري على مستوى القطاع العام والخاص للتوكيد على قياس الأداء والفحص الدقيق لجدول دفع الرواتب والأجور. وأن محاربة الفساد هي جزء واحد فقط من جهد أوسع الذي يطلق عليه "التنظيم أو الضبط المؤسسي" أو إعادة صياغة المعلومات والحوافز في المؤسسات "الخاصة والعامة". وهنا، يفترض بالحكومات أن تأخذ على محمل الجد تعديل أنظمة أجور المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء. وهذا هو الموضوع الكبير القادم الذي يجب أن يكون على جدول أعمال الحكومات للانتقال بالمجتمعات ومواطنيها نحو حياة أفضل.

سادساً: المبادرات الدولية لمجابهة الفساد

إن التعاون الدولي يمكنه أن يساعد في خلق الإرادة لمجابهة الفساد، وكذلك القدرة على عمل ذلك. فبالرغم من الصعوبات الواضحة في ابتكار وتحسين الخطط الاستراتيجية لمحاربة الفساد المنظم، فإن المنظمات الدولية تستطيع وبالفعل في تقديم الدعم للإصلاحات الديمقراطية، تنافسات اقتصادية أكبر، وتطوير المؤسسات الحكومية. ولكن هنا نحتاج إلى جهد أكثر تركيزاً بحملة منظمة ضد الفساد الإداري. ودعنا هنا نتأمل ثلاث مبادرات دولية يمكن أن تساعد في تحفيز الحركة الدولية الداعية لمجابهة الفساد.

1- الدراسات الإقليمية التشخيصية

□ الغرض

تصمم مثل هذه الدراسات لتشجيع القيام بعمل نظامي من قبل القطاعين العام والخاص للحد أو لتقليل الفساد في إقليم ما (على سبيل المثال، أمريكا اللاتينية أو أفريقيا الناطقة بالفرنسية).

□ الفكرة الأساسية

يقوم كل بلد بدعوة القطاع الخاص لتنفيذ المسوحات التشخيصية السرية على ثلاث أو أربع نشاطات أو مجالات عرضية للفساد مثلاً في مجال العقود الحكومية، المحاكم أو المستشفيات والهيئات ذات الإيرادات المالية. وفي هذه المسوحات سيسأل رجال الأعمال وبصورة سرية عن كيفية قيام أجهزة الفساد بممارسة أعمالها. وبمعنى آخر تحديد الثغرات ونقاط الضعف والخلل في الأنظمة أو الأجهزة الحالية. فالفكرة هي لتحليل الأنظمة وليس للتعرف على أفراد معينين في القطاع العام أو الخاص. كما إن الهدف هو ليس عمل بحث علمي للحصول على تقييم أو تخمين سريع يمكن الاستفادة منه لوضع صيغة لخطة عمل. ويمكن هنا الحصول على معلومات مناسبة من مجموعة صغيرة لا تتعدى (40) أربعين شخص من رجال الأعمال، وبدرجة تمكن من إعداد تقرير مفيد عن الموضوع. وعندما تكتمل الدراسة على مستوى كل بلد ستكون دراسة تشخيصية وأنداك يصح بالإمكان عقد مؤتمر دولي للمشاركة في طرح النتائج وتحليلها.

□ المنافع السياسية

في الحقيقة إن مثل تلك الدراسة إذا ما كانت دولية ستجعل الفساد كمشكلة واضحة وليس مشكلة بلد مجهول، بل على العكس يصبح الفساد مشكلة دولية تحتاج إلى حلول دولية. كما سيتم التأكيد على أن الفساد ليس مشكلة تخص الحكومة فقط أو الإدارة الحالية لها. فالقطاع الخاص هو جزء مهم في المشكلة ويحتاج أن يكون جزء من الحل. وبناءً على ذلك سيتمكن القادة الإداريين على جعل الموضوع أكثر جاذبية لهم من الناحية السياسية، وبعد ذلك يستطيعون القول بأن الدراسات المسحية التشخيصية كانت قد تمت على مستوى قاري ومشخصة بالتالي مثلاً الأبعاد الدولية للرشاوى والصعوبات التي تواجهها البلدان التي تكثر فيها هذه الحالات. وكذلك يستطيعون أن يفهموا إلى أن المسح جرى القيام به أو المشاركة فيه من قبل القطاع الخاص وعناصره الذين عادة ما يشتركون في جريمة الفساد أينما يكونوا موجودين وهم يتعاملون مع القطاع العام.

2- مباراة محاربة الفساد

□ الغرض

أي الدخول في مباراة لاختيار أفضل البرامج الوطنية ضد الفساد والتي تساعد في نقل الفكرة حول أن البلد يمكن أن يكون لديه استراتيجية مؤثرة وفاعلة لمجابهة الفساد، وإن مثل هذه المباراة الدولية قد تستحوذ على مخيلة الناس في مختلف أرجاء العالم.

□ الفكرة الأساسية

يجب تخصيص مساعدة دولية خاصة من قبل مؤسسات دولية وهيئات المساعدات الثنائية بالنسبة للبلدان التي ترغب الأخذ على عاتقها إصلاحات لتشخيص الفساد المنظم (أو النظامي). ولنفرض هنا أن التعاون الدولي يعمل على إيجاد برنامج يتوعد بسبع سنوات من المساعدة الخاصة والمهمة لثلاث من الدول النامية التي اقترحت أفضل الاستراتيجيات الوطنية لمجابهة الفساد. ولأجل شحذ الهمم ورفع الحماس والرغبة في التنافس أو المباراة يقوم متبرعون بتمويل برامج العمل الدولية منها والمحلية. والدراسات التي تقوم بها الدول تشمل كل من القطاع الخاص والحكومي، والتي يفترض أن تركز على أمور وقضايا مهمة مثل نواحي زيادة الدخل وأعمال المشتريات والإدارة العامة وأجهزة العدالة والقضاء (هذه الفكرة تتوافق مع الدراسات الإقليمية المقترحة في الفقرة "1"). إن التركيز هنا سينصب على إمكانية معالجة أنظمة الفساد ومكافحتها وليس على

أفراد معينين. ويمكن أن تشارك البلدان المساهمة في المباراة بنتائج تلك الدراسات، وبعدها سيجري تصميم الإجراءات الوطنية والدولية لعلاج مراكز الخلل. وفي هذه المرحلة أن البلدان المستفيدة ستعمل على تحضير خططها الوطنية لمكافحة الفساد، وأن أفضل ثلاث استراتيجيات ربما واحدة تكون من آسيا وأخرى من أفريقيا والثالثة من أمريكا اللاتينية وهذه ستكون مدعومة بأموال خاصة من قبل ممولين معينين. أما استراتيجيات الدول الأخرى يمكن تحقيق المساعدة والتمويل لها من قبل المانحين الآخرين للمساعدات.

□ المنافع السياسية

إن وجود منافسة يمكن أن تخلق الحافز للدول لإظهار جديتها وحرصها على محاربة الفساد. ويمكنها الاستفادة في تحضيرها واستعدادها للتنافسية في معرفة ما تشمله كل استراتيجية معدة لمحاربة الفساد، وتحقيق المساعدة من التعلم فيما بين هذه البلدان المشاركة. وإن القياسات التي تتضمنها في أي استراتيجية لمحاربة الفساد ستعتمد عليه بيئة ذلك البلد، لكن يفترض أن تشمل على ما يأتي:

- الإصلاح الإداري الذي يصمم بشكل مركزي لمحاربة الفساد، موضحاً في الوقت نفسه التنسيق من قبل الدوائر والمؤسسات المحلية.
 - آليات تنشيط محاسبة المسؤولية وخصوصاً ما يتعلق بأخطاء رجال الأعمال والمواطنين.
 - القياسات المصممة لتقوية قدرات التقصي الجنائي وجهات الادعاء والمقاضاة وتحسين فاعلية المحاكم.
 - تجارب إصلاح أنظمة الحوافز في القطاع العام.
 - الإصلاحات القانونية التي تصمم في إطار الوقاية من الشذوذ على القواعد والخروج عنها في حملات التمويل وحدوث الثراء غير الشرعي، وكذلك قضايا تعديل الأنظمة والقانون الإداري بما يتيح فرص أقل للفساد.
 - إن مثل هذه المبادرات ممكن أن تساعد المنظمات الدولية في ملاحظة مدى الجدية في محاربة الفساد، وهي توفر لهذه البلدان الفرصة لمواءمة مختلف المبادرات المطورة، والتي تشمل على إصلاح نظام الخدمة المدنية، والتطوير المؤسسي ضمن إطار ديناميكي جديد مع نشاط سياسي بارز.
- 3- مجموعة الأدوات

□ الغرض

هناك حاجة واضحة لتجميع ونشر الممارسات الأفضل في مكافحة الفساد، في الوظيفة العامة، والقطاع الخاص، ومستوى الحكومة، وغيرها من التصنيفات الأخرى ذات العلاقة.

□ الفكرة الأساسية

يمكن أن يساعد التعاون الدولي في تجميع ونشر الأمثلة حول أفضل التطبيقات أو الممارسات، فضلاً عن الأطر الخاصة بتحليل السياسة - والمزيج الذي يجب أن يكون هنا يطلق عليه بـ"مجموعة الأدوات" (Toolkits) لمجابهة الفساد. إن المجالات التي يمكن أن تتطور فيها هذه الأدوات هي رفع الإيرادات وتشتمل على هيئات الضريبة والكمارك، أنظمة أو أجهزة العدالة، والرعاية الصحية ابتداءً من المستشفيات إلى استيراد العقاقير الطبية وتوزيعها، والعقود الحكومية. وهناك مجالات أخرى لتطبيق هذه الأدوات في تلك البلدان الصناعية والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التحسينات في الحدود المشتركة بين المال والسياسة والاقتصاد والإدارة.

□ المهمات

- في كل مجال يتم اختياره تقوم المنظمات الدولية بتكوين وإيجاد مجموعة الأدوات، والتي تضم مما يأتي:
- أطر تحليلية لتشخيص ومعالجة الفساد، وهذه تتكون ليس فقط من الأطر العامة بل أيضاً حتى الخاصة منها مثلاً إدارة الضريبية، إدارة الكمارك، الشرطة، الادعاء العام، القضايا والمحاكم، المشتريات الحكومية، والعقود أو الاتفاقات.
 - دراسات الحالة حول التطبيقات الجيدة والنجاحات المتحققة في تقليل الفساد في مختلف المستويات الحكومية وفي القطاعات المختلفة والمهنية منها.
 - التوجهات التعليمية المشتركة - وسائل متنوعة تمكن المواطنين، ورجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والعاملين في الدوائر الحكومية في التعلم، وتعليم بعضهم البعض الأنظمة أو الأجهزة الفاسدة، وماذا يمكن العمل حوله.

□ استنتاج أخير

- عندما يصبح الفساد منظماً فإن محاربهه يجب أن تذهب أبعد من تنفيذ سياسات اقتصادية كبيرة، فإن سن قوانين أفضل، وتقليل عدد وتعقيدات أنظمة العمل الإدارية، وتوفير تدريب سليم يمكن أن يساعد ذلك في القفز بخطوة متقدمة في هذا الجانب. وهكذا يتطلب مجابهة الفساد المنظم بتقديم مساعدة لإعادة التوازن إلى وضعه الطبيعي. وهذا يتضمن خطوات كثيرة نذكر منها ما يأتي:
- 1- تشكيل كيان تنسيقي وطني يكون مسؤول عن ابتكار ومتابعة استراتيجيات مكافحة الفساد يعمل بشكل منسجم مع هيئة مراقبة المواطنين.
 - 2- تحديد الهيئات الرئيسية أو المجالات التي يتمحور عملها حول جهود مكافحة الفساد والتي سيرتكز عملها في السنة الأولى حول إنجاز بعض أسس البناء وإنجاح خطوات محاربة الفساد.
 - 3- استراتيجية بناء المقدرات أو الإمكانيات داخل الوزارات البارزة والتي تتبنى مشكلات الحوافز (بضمنها إصلاح أنظمة الرواتب والأجور) والمعلومات ذات الصلة بمصادر الفساد.
 - 4- تحديد القليل من مرتكبي جرائم الفساد الأساسيين والذين سيتم مقاضاتهم في المحاكم.
- وختلاصة القول:** إن محاربة الفساد يجب أن تتركز على إصلاح الأنظمة، فهو يستلزم مدخل اقتصادي يقترن بحس سياسي كبير، وإن تصميم السياسات وتنفيذها كما ناقشتها هذه الدراسة يجب أن تكون حسب مواصفات كل بلد وظروفه، ولكن في نفس الوقت يمكن للتعاون الدولي أن يكون له دور بعد إجراء التعديلات الملانمة. وفي بعض الأحيان هذا ربما يتطلب توافر مساعدة فنية متخصصة مثل تنظيم ورش عمل عالية المستوى لمكافحة الفساد أو استشارة استراتيجية أو استخدام محققين أو باحثين دوليين لتتبع الودائع المصرفية التي يتم جمعها بطريقة قانونية في مختلف أنحاء العالم. كما يمكن للتعاون الدولي أن يساعد القادة الوطنيين أو المحليين في تطوير الحلول السياسية. وأخيراً وليس آخراً، إن العمل الدولي يمكن أن يحول الحقيقة المفيدة التي تفيد بأننا جميعاً معنيين بمشكلة الفساد ويجب أن نعمل سوية لإيجاد الحلول المناسبة لها.